

التوكيد في قولهم: (جاء القومُ يَاجَمْعِهم) بين الإجازة والمنع

إدريس علاوي الهجر^(*)

عُني النحويون بمبحث التوكيد عناية فائقة منذ وقت مبكر ؛ فدرسوه دراسة شاملة تحيط به من جميع جوانبه . وقد تعددت أسماء التوكيد عندهم ، وكثرت حدوده وقسموه قسمين رئيسيين: التوكيد اللفظي ، والتوكيد المعنوي . كما ذكروا كثيراً من فوائده والغايات التي يأتي لأجلها ما يدل على إحاطتهم بهذا الباب .

أما تسميته فقد تعددت أسماؤه ومصطلحاته تعدداً يدل على ثراء هذا العلم العظيم بأصوله وفروعه ؛ فقد كان سيبويه يسمي التوكيد أحياناً الصفة^(١) ، وأحياناً التكرير^(٢) ، وأحياناً التوكيد^(٣) ، وأحياناً أخرى يقرن بين التسميتين: التكرير والتوكيد^(٤) .

وقد تعددت تعريفاته ؛ ف قيل في تعريفه: «التوكيدُ تمكينُ المعنى في النفس»^(٥) ، وقيل أيضاً: «تَمَكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ بِتَكْرِيرِ مَا يُقْصَدُ تَمَكِينُهُ»^(٦) .

وأما غايات التوكيد وفوائده ف قيل فيه^(٧): إِنَّهُ يَأْتِي لِلتَّحْقِيقِ وَرَفْعِ الْمَجَازِ وَلِرَفْعِ إِرَادَةِ الْعُمُومِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا نَصَّوْا عَلَيْهِ .

* ماجستير من قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق.

وأما أقسامه فقد قسّموه قسمين^(١٠) - التوكيد اللفظي ، ويقال له أيضاً:
التوكيد الصريح . ٢ - والتوكيد المعنوي ، ويقال له أيضاً: التوكيد غير
الصريح .

فاللفظي يكون بتكرير ما يفصد توكيده ، والمعنوي يكون بالفاظ محددة
هي: (نَفْسٌ وَعَيْنٌ وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ وَأَجْمَعُونَ وَجَمْعَاءُ وَجُمُعٌ وَكِلَا وَكِلْتَا) .
وسنقصر حديثنا هنا على التوكيد بـ(أَجْمَعُ) في تركيبٍ مختلفٍ في
وقوعه في العربية ومختلفٍ في حمله على التوكيد أو على غير التوكيد ،
وهو قولهم: (جاء القومُ بأَجْمَعِهِمْ) ؛ فنقول: اختلف النحويون في كون هذا
التركيب توكيداً اختلافاً شاسعاً على قولين: فمنهم من أجازَه - وهم قلةٌ ،
ومنهم من منعه ، وهو مذهبُ الجمهور . وقد احتجَّ الجمهورُ في منع هذا
التركيب (جاء القومُ بأَجْمَعِهِمْ) - بفتح الميم - بحجةٍ مضمونها: أن (أَجْمَعُ)
التي يؤكد بها معرفةٌ ولا يتصور فيها التأكيد حتى تضاف إلى الضمير .
وقد اتفق النحويون بالإجماع على أن (أَجْمَعُ) وأخواته معرفةٌ ولذلك مُنعت
من الصّرفِ للتعريف ووزنِ الفعل . لكنهم اختلفوا في جهةٍ تعريفها ؛ فقد
ذهب المازني كما عزاه إليه ابنُ يعيش^(١١) إلى أن (أَجْمَعُ) معرفةٌ ؛ لكونه
علماً معنوياً . وهذا المذهب مرجوحٌ ؛ فقد أنكر تعريفها بالعلمية بأدلةٍ قويةٍ
جماعةٌ منهم ابنُ الشجري^(١٢) ، وابن مالك^(١٣) .

وذهب قومٌ إلى أنها معرفةٌ بالإضافة المقدرة^(١٤) إلى الضمير ، بمعنى
أن أصلَ جاء القومُ أجمعُ: جاء القومُ أجمعُهم . وهو مذهب ابنِ الشجري
وابن مالك .

وذهب آخرون إلى أنها معرفة لكونها معدولة عن الألف والسلام^(١٣) ،
بمعنى أن أصلها (الأجمع) .

وأما ما أرجّحه وأختاره من حيث جهة تعريفها هنا هو المذهب الثاني ،
مذهب ابن الشجري وابن مالك ؛ إذ مذهبهم فيها قائم على الإحاطة
والشمول والمناقشة التي تتسم بالأصالة والإقناع ، وهذا طرف من
أقوالهم ؛ قال ابن الشجري : «... فإن قيل : ما وجه التعريف فيه ، وليس
بعلم ولا مضمّر ولا اسم إشارة ؟ فالجواب أن هذه الألفاظ الموضوعات
للتوكيد حقها الإضافة إلى ضمير غيبة كالكل والنفس والعين في قولك :
جاء القوم كلهم ، وجاء زيد نفسه وعينه . وكذلك قولهم : جاء الجيش
أجمع ، إضافة أجمع إلى الضمير مرادة ، وجاءت القبيلة جمعاء ، وجاء
النساء جمع ، التقدير : جاء الجيش أجمعه ، والقوم أجمعوهم ، والقبيلة
جمعاؤها ، والنساء جمعهن ؛ فحذف المضاف إليه ، وبقي التعريف فيهن
لتقدير إضافتهن إلى الضمير كما حذف الضمير من (كل) في قوله تعالى :
﴿وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ﴾ [النمل : ٢٧ : ٨٧] ، التقدير : وكلهن ، كما قال :
﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم : ١٩ : ٩٥] . ولإرادة التعريف فيهن
بتقدير إضافتهن إلى الضمير أتبعن المعارف دون النكرات ؛ فلا يجوز
جاء جيش أجمع ، ولا قبيلة جمعاء ولا قوم أجمعون ، ولا نساء جمع ؛
فأجمع على هذا حكمه حكم أحمد ، ولم ينصرف للتعريف
والوزن ..»^(١٤) . وقال ابن مالك في تعريف أجمع وأخواتها : «... فإنها
لا تنصرف لوزن الفعل والتعريف ، وتعريفها بنية الإضافة لا العلمية ،

وسأبين ذلك إن شاء الله عند ذكر جُمَعَ»^(١٥) ، .. ثم قال: «فأما تعريفها فبالإضافة ؛ فإن أصل (رَأَيْتُ النِّسَاءَ جُمَعَ) : (رَأَيْتُ النِّسَاءَ جُمِعَهُنَّ) كما يقال (رَأَيْتُهُنَّ كُلَّهُنَّ) فحذف الضمير للعلم به ، واستغنى بنية الإضافة فصار (جُمَعَ) لكونه معرفةً بغير علامة ملفوظٍ بها كأنه علمٌ . وليس بعلم ؛ لأنَّ العلم إما شخصيٌّ وإما جنسي ، فالشخصيُّ مخصوصٌ ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره ، والجنسيُّ مخصوصٌ ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره ، وجُمَعَ بخلاف ذلك ؛ فالحكم بعلميته باطلٌ . ويفهم من كلامي على تعريف جُمَعَ الكلام على تعريف أجمع ؛ فلا حاجة إلى زيادة ، وما قررته ظاهرُ كلام سيبويه فإنه قال: وسألتُه - يعني الخليل - عن جُمَعَ وكَتَعَ ؛ فقالَ هما معرفة بمنزلة كلِّهما»^(١٦) .

وأضيفُ هنا دليلاً آخرَ يعززُ ترجيحي كونها معرفةً بالإضافة هو أنَّ العربَ قد قالتْ: (جاءَ القومُ بأجمعِهِم) بفتح الميم ، وظهورُ الضميرِ ههنا دليلٌ قاطعٌ على أنَّ تعريفها إنّما هو من جهة الإضافة المقدرة إلى المضمَر كما ذهب ابنُ الشجري وابنُ مالك .

على أنَّ النحويين قد اختلفوا - كما أشرنا - في هذا التركيب ؛ أيقال: جاءَ القومُ بأجمعِهِم أم بأجمُعِهِم ؟ وهو في الحالة الأولى على التوكيد أم على غيره ؟ . قالَ عبد الوهاب الزنجاني: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: جَاءَ الْقَوْمُ بِأَجْمَعِهِمْ: فَهُوَ مِنْ بَابِ اتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ وَاخْتِلَافِ التَّقْدِيرَاتِ ، وَلَيْسَ هَذَا ذَاكَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُمْ قَالُوا: جَاءَ الْقَوْمُ بِأَجْمَعِهِمْ ، بِضَمِّ الْمِيمِ»^(١٧) . وسياق قول الزنجاني يدل على أنه يُجَوِّزُ (جاءَ القومُ بأجمعِهِم) بينما

التركيب بهذا اللفظ - إذا كان مرادًا به التوكيد - يكاد يُعرض عنه الجمهورُ كما سيأتي تفصيله . على أن هذا أخذَه الزنجانيُّ غيرَ مصرح به من ابن جنِّي إذ قال: «فأما قولهم: (أخذَ المالَ بأجمعِه) فليس أجمعُ هذا هو أجمع من قولهم: جاء الجيشُ أجمعُ ، وأكلتُ الرغيفَ أجمعَ ؛ من قبل أن أجمعَ هذا الذي يؤكد به لا يتكررُ هو ولا ما يتبعه أبدًا نحو أكتع وجميع هذا الباب . وإذا لم يجزْ تذكيره كان من الإضافة أبعدَ ؛ إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تذكيره وتصوره كذلك ؛ ولهذا لم يأتِ عنهم شيءٌ من إضافة أسماء الإشارة ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكر . ويؤكدُ ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى: (جاء القومُ بأجمعِهم) بضم الميم ، فكما أن هذه غيرُ تلك - لا محالة - فكذلك المفتوحة الميم هي غيرُ تلك ، وهذا واضح . وينبغي أن تكونَ أجمعُ هذه المضمومة الميم جمعًا مكسرًا لا واحدًا مفردًا من حيثُ كانَ هذا المثالُ مما يخصُّ التفسير دون الإفراد ، وإذا كان كذلك ؛ فيجبُ أن يُعرفَ خبر واحدِه ما هو ؟ ؛ فأقرب ذلك إليه أن يكونَ جَمْعٌ (جَمْعٌ) من قول الله سبحانه ﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُؤْلُونَ الدَّبْرُ﴾ [القمر ٥٤ : ٤٥] . ويجوز عندي أيضًا أن يكونَ جَمْعٌ أجمعُ على حذف الزيادة . وعليه حملَ أبو عُبَيْدَةَ قولَ الله تعالى ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ [يوسف ١٢ : ٢٢] أنه جمعُ أَشَدَّ على حذفِ الزيادة ..»^(١٨) . فابنُ جنِّي والزنجاني قد أجازَا التركيبين (جاء القومُ بأجمعِهم ، وبأجمعِهم) لكنهما لم يحملاهما على التوكيد كما هو واضح من كلامهما . في حين نجدُ أكثرهم يُنكرُ (.. بأجمعِهم) ؛ قال ابنُ دريد: «يقال: جاءَ القومُ بأجمعِهم ، ولا يقال

بأجمعهم»^(١٩) . ويوشكُ الحريري أن يقطعَ بخطأ (... بأجمعهم) ؛ قال :
«ويقولون جاء القوم بأجمعهم - لتوهمهم أنه أجمع الذي يؤكد به في مثل
قولهم هو لك أجمع» . والاختيارُ أن يقال : (جاء القوم بأجمعهم) بضم
الميم ؛ لأنه مجموعٌ على جمع فكانَ على أفعل كما يقال فرخ وأفرخ وعبد
وأعبد ، ويدل على ذلك أيضاً إضافته إلى الضمير وإدخال حرف الجر
عليه ، وأجمعُ الموضوعُ للتوكيد لا يضاف ، ولا يدخلُ عليه الجار بحال
ونظيرُ أجمع قولهم في المثل المضروب لمن كان في خصب ثم صار إلى
أمرع منه : (وقع الربيعُ إلى أربع) يعني «بأربع جمع ربيع»^(٢٠) . وأخذه
منه بلفظه الصفدي^(٢١) من غير عزوٍ إليه . وقال ابن هشام : «هو بضم
الميم لا بفتحها»^(٢٢) .

بينما نجدُ الذين يجيزونَ (بأجمعهم) هم جمهور اللغويين والنحويين ،
منهم ابن السكيت^(٢٣) ، وابن قتيبة^(٢٤) ، وابن جني^(٢٥) ، والجوهري^(٢٦) ،
والرضي^(٢٧) . وقد أجازَ (.. بأجمعهم) ابنُ منظور في اللسان^(٢٨) ونسبَ
ثمَّ إلى ابن برّي جوازَ ضم الميم ؟! ، قال : «ويقال : (جاء القوم بأجمعهم)
وأجمعهم أيضاً بضم الميم كما تقول جاؤوا بأكلبهم جمع كلب قال ابن بري
شاهد قوله جاء القوم بأجمعهم قول أبي ذهبل :

فليت كواثيناً من أهلي وأهلها بأجمعهم في لجة البحر لججوا^(٢٩)»
أ. هـ .

وبهذا تردأُ مسألة (بأجمعهم) إشكالاً ، وقد ضبطها العلامة محمد عبد
السلام هارون عن اللسان = (بأجمعهم) في بيت أبي ذهبل حين صرح بأن

ابن برّي استشهد بالبيت لجواز (أجمعهم) بعد أن تكلم - أعني هارون - على منع ابن دريد «جاء القوم بأجمعهم قائلاً: كذا في الأصل ، ولم أجد ما يؤيده في الجمهرة» (٣٠) .

وديون أبي دهل برواية أبي عمرو الشيباني = غير مضبوط (٣١) ، وبيته هذا رواه ابن قتيبة (بأجمعهم) (٣٢) .

والذي أزعجه بادئ بدء في هذا أن ما في اللسان إما من ابن منظور وقد ظن أن ابن برّي يستشهد بالبيت لأجمع بضم الميم - وهذا قد يستبعد ابتداءً ؛ لأن مثل هذا لا يخفى على ابن منظور ، ولروايته (بأجمعهم) في نفس البيت في موضع آخر (٣٣) ، ولأن البيت جاء بهذه الرواية (بأجمعهم) في كتاب الشعر والشعراء ، وكذلك أنني لم أجد إلا (بأجمعهم) في دواوين أخرى سيأتي ذكرها ، فلم أجد بأجمعهم فيها - وإما من ناسخي اللسان أو من طابعيه ومخرجه (٣٤) الذين ظنوا أن صاحب اللسان أورد كلام ابن برّي ، وفيه بيت أبي دهل = للاستشهاد به على جواز أجمع . وقد يرجح ابتداءً لا آخرًا أنه أوردته للاستشهاد على جواز فتح الميم ؛ بدليل أن (بأجمعهم) لا خلاف في جوازه بينهم ؛ فلا حاجة لابن برّي أو لصاحب اللسان إلى رواية بيت أبي دهل بضم الميم من (أجمعهم) للاستشهاد به على وجه متفق عليه بينهم ، بينما الخلاف في جواز (بأجمعهم) كما ذكرت ، يعضد ذلك رواية بيت أبي دهل (بأجمعهم) في الموضع الثاني في اللسان والشعر والشعراء وورود أبيات مثله سنذكرها .

وأما هل يجوزُ أن يقال: (جاء القوم بأجمعهم) على التوكيد ، فحاصل أقوالهم ثلاثة نرتبها على هذا النحو: القول الأول: لا يجوزُ ذلك - إذا أريد بها التوكيد - ؛ لأن أجمع معرفة وقد صرح بتعريفها سيبويه ، واتفق جميعُ النحويين على تعريفها - واختلفوا بمعرّفها - فلا يتصورُ فيها التثنية حتى تضاف ، وكذلك لا يدخلها حرف الجر ، وأصحاب هذا القول: ابن جني - إذا قيل إنها المؤكدة - وابن دريد والحريري ، والصفدي ، وقد أوردت قوليهما ، وابن هشام في أقوى مذهبيه فيها ؛ إذ قال: «وأما قولهم: جاء القوم بأجمعهم ، فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمعٌ لقولك جمع على حد قولهم فلّس وأفلس والمعنى جاؤوا بجماعتهم»^(٣٥) . القول الثاني: يجوز أن يقال ذلك وتكون (أجمعهم) هي نفسها تلك التي يؤكد بها ، وتظهرُ فيها الإضافة ، على أن تكون الباء زائدة قولاً واحداً ، وهو مذهب ابن هشام في ثاني مذهبيه فيها ، إذ قال: وأما قولهم جاء القوم بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها ... ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله: (هذا وجدكم الصغارُ بعينه) فكان يصح إسقاطها»^(٣٦) . وقد تبع الرضي بشيء قليل من الاختلاف ؛ قال الرضي: «وقد يضاف أجمعون ، إضافة ظاهرة ، فيؤكد به لكن بباء زائدة ، نحو: جاءني القوم بأجمعهم ، ولا يقال: جاءني القومُ أجمعهم ، بخلاف: (عينه) فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونها ، نحو: رأيتُه عينه وبعينه»^(٣٧) .

وقد خالف هذا الرأي ابنُ دريد وابنُ جني والحريري والصفدي وابن هشام في أقوى مذهبيه فيها كما سبق . القول الثالث: يجوز هذا التركيب

(جاء القوم بأجمعهم) ، لكن لا نجعلها هي نفسها تلك التي يؤكد بها ، بل معناها بكليتهم [(بكليتهم) من الخزانة عن ابن جني]^(٣٨) وهذا مذهب ابن جني والزنجاني الذي تبعه حذو القذة بالقذة فيها .

وأما قولهم: (جاؤوا بأجمعهم) بضم الميم فأرى أنه قليل قلما يرد - وأفضل منه (بأجمعهم) ، على أنه إذا قصد بهذا التركيب (جاء القوم بأجمعهم) التوكيد فغير جائز أبداً ؛ لأن تلك بفتح الميم ، وإذا قصد به المبالغة فإن أجمع جمع لكلمة (جمع) التي هي مثل رَهْطٍ وأرْهُط ، فهي اسم ثلاثي صحيح يُعرَف باللام ويضاف كما في قوله: «سِيَهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونِ الدُّبُرُ»^(٣٩) [القمر ٥٤ : ٤٥] ، وجمع (رَهْطٍ وجمع) يكون على أفعل كـ (أرْهُطَ وأجمع) ؛ فهو مناقض للمبالغة ؛ لأن (أجمع) جمع قلّة والقلّة مناقضة للمبالغة = أو أن (أجمع) جمع لكلمة (جمع) كما أن أربع جمع ربيع وأيمن جمع يمين ، وإذا قلنا: جاء القوم بأرْهُطهم ، هل يكون معناه إلا أرْهُطاً أرْهُطاً معاً ؟ ونحو ذلك ، ولا يجوز تقدير الباء زائدة ؛ لأن أجمعهم تصير بدلاً والبدل غير مراد هنا . وعلى هذا يتبين أن قولهم: (جاء القوم بأجمعهم) لا يدل إلا على أنهم جاؤوا أجمعاً أجمعاً معاً ، ونحو ذلك ، فالباء حالية تفيد المصاحبة ليس غير ، ولا أظن أحداً قد عني ذلك ، بل الأفضل منه: (بأجمعهم) كما ذكر ابن جني والزنجاني وأجاز الرضي وابن هشام وكما أرجح لا كما أنكره بعضهم ، والذي يعنونه من التركيب التوكيد ، وسياق جميع الشواهد والأمثلة يقطع بذلك ؛ فكل ما وقفت عليه

من شواهد رواها الثقاتُ وحقَّقها محققون معروفون جاءت بفتح الميم ، ولم أقف على شاهد بضم الميم ، قالت الخنساء^(٤٠) :

كَأَنَّهُمْ يَوْمَ رَامُوهُ بِأَجْمَعِهِمْ رَامُوا الشَّكِيمَةَ مِنْ ذِي لِبْدَةٍ ضَارٍ
يُؤِيدُ ضَبْطَهُ بِأَجْمَعِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ بِأَجْمَعِهِمْ لَكَانَتْ الْبَاءُ زَائِدَةً قَطْعًا ؛
لأنها لا تصح للاستعانة في هذا السياق ؛ فهم أنفسهم أجمَعهم ، وكذلك لا
تصح أن تكون للمصاحبة لذهاب المبالغة ؛ إذ المعنى أجمَعًا أجمَعًا وهذه
من جموع القلة . وكذلك قول حسان^(٤١) :

قَوْمٌ هُمْ شَهِدُوا بَدْرًا بِأَجْمَعِهِمْ مَعَ الرَّسُولِ فَمَا أَلَوْا وَمَا خَذَلُوا^(٤٢)
ومن ذلك بيت عدي بن الرقاع العاملي^(٤٣) :

حَتَّى إِذَا اسْتَرَطَّتْ جَيْلًا بِأَجْمَعِهِمْ لَأَقَى الَّذِي بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِهَا جَشَعًا
وبيت عروة بن أذينة^(٤٤) :

إِذَا الشَّيَاطِينُ رَامَتْهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ لَمْ يُبْقِ مِنْهُمْ جُنُودُ اللَّهِ شَيْطَانًا
ولا شك في أن اعتبار (الباء) زائدة للتوكيد ، و(أجمَعهم) - بفتح الميم
كما ورد في الدواوين - توكيدًا هو المراد ، وهو مقصود الشاعر بدليل
صحة وضع (كلهم) مكانها ومناسبة ذلك لسياق المبالغة الذي وردت فيه .
بينما لا يصح أجمَعًا أجمَعًا وهو ركيك المعنى . وعلى هذا يقال
(.. بأجمَعهم) لا يراد به إلا التوكيد على ما أرجح ، وقد أجازته ابن هشام
والرضي ، ولا يقدح فيه إضافتها مع أنها معرفة بل أضيفت بعد تنكيرها
كإجازة النحويين (إبراهيمكم) ، أو جاءت على أصلها فهي مُعرَّفة بتعريف
واحد هو الإضافة إلى الضمير المقدر على لازم كلام سيبويه وتحقيق ابن

مالك^(٤٥) - وهذا التعريف الذي هو الإضافة إلى (الضمير) قد ظهر وبرز ، وكثيراً ما تظهر الأصول النابية والثقيلة ، وهذا أولى ؛ لأنه لما زاد الباء لزيادة التوكيد ، فقال: جاؤوا بأجمع - أظهر المضاف إليه المقدر ؛ لئلا يتوهم أن الإضافة إلى شيء آخر ، وكذلك نستأنس بعلّة أن التغيير يؤنس بالتغيير^(٤٦) ، فلما دخلت عليها الباء على غير عادتها للتوكيد ظهر الضمير أيضاً على غير عادته ؛ لما قلنا ، وبرز زيادة في التوكيد ؛ فجاءت توكيداً على هذه الصورة . وهذا الوجه على ما أرى هو الأولى بأن يُناصر ويدافع عنه لا ذاك ، وعلى هذا يتبين السرّ الذي ورد في اللسان ، وهو أن ابن بري روى البيت بضمّ الميم من أجل جواز بأجمعهم وليس فيه خطأ أو سهو بل ابن بري يراها (.. بأجمعهم) على التوكيد ، ويجوز عنده (بأجمعهم) ، وأنّ تركيب (.. بأجمعهم) هو الأولى عنده كما ثبت التحرير عنه بادئ بدء ، وهو على التوكيد كما رجّحت بالأدلة والشواهد والنصوص ، والله أعلم^(٤٧).

الهوامش

(١) انظر الكتاب - سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٩٢ .

٣٧٩/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٧٢/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٥٠/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٧٢/٣ .

(٥) انظر الباب - أبو البقاء العكبري - تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان - دار الفكر

- دمشق - ط١ - ١٩٩٥ . ٣٩٤/١ ..

- (٦) الكافي في شرح الهادي (مخطوط) - مكتبة دار الكتب المصرية - القاهرة - برقم (٦٦م نحو). ١٢٦/ب. وانظر أيضًا أسرار العربية - أبو البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى - دمشق - مطبوعات المجمع العلمي - ١٩٥٧. ٢٨٤، شرح المفصل - ابن يعيش النحوي - عالم الكتب - بيروت (د ت). ٣٩/٣.
- (٧) انظر الخصائص - ابن جنّي - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٥٢. ٤٥٠/٢، وأسرار العربية ٢٨٣، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - نشر المكتبة العصرية - بيروت (د ت). ٣٢٧/٣، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب - البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٤. ٤٠٦/٩.
- (٨) انظر أسرار العربية ٢٨٤، واللباب ٣٩٤/١، و شرح المفصل ٣٩/٣ - ٤٠، والكافي في شرح الهادي ١٢٦/ب.
- (٩) انظر شرح المفصل ٤٦/٣، وأنكر تعريفه بالعلمية ابن الشجري: ٣٥٠/٢ - ٣٥١، وابن مالك في شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق عبد المنعم هريدي - دار المأمون - مكة - ط ١ - ١٩٨٢: ١٤٦٨/٣ - ١٤٦٩.
- (١٠) أمالي ابن الشجري - هبة الله بن علي بن الشجري - تحقيق محمود الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - (د ت). ٣٥٠/٢.
- (١١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٦٨/٣ - ١٤٦٩.
- (١٢) انظر أمالي ابن الشجري ٣٥٠/٢، و شرح المفصل ٤٥/٣، والكافي في شرح الهادي (مخطوط)، و شرح الكافية الشافية ١٤٦٨/٣ - ١٤٦٩.
- (١٣) عزاه ابن يعيش إلى الزمخشري. انظر شرح المفصل ٤٦/٣.
- (١٤) انظر أمالي ابن الشجري ٣٥٠/٢.
- (١٥) شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣.
- (١٦) المصدر نفسه ١٤٧٤/٣ - ١٤٧٥.
- (١٧) انظر الكافي في شرح الهادي ١/١٢٧.
- (١٨) الخصائص ٨٥/١ - ٨٦.

- (١٩) الاشتقاق - ابن دريد - تحقيق عبد السلام هارون - الخانجي مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٩٥٨، ٣١٥.
- (٢٠) درة الغواص في أوام الخواص - الحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت - ط ١. ١٣٨.
- (٢١) تصحيح التصحيح - الصفدي - تحقيق السيد الشرفاوي ورمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٧. ٨٤ - ٨٥، ولم يُشرُ المحققان إلى ذلك، وضبطَ المحققان ؛ (لأنه مجموعُ جُمع) وهو خطأ، بل مجموعُ (جَمَعَ) كمجموع كَلَبَ أَكَلَب.
- (٢٢) المغني ٦٨٠/٢.
- (٢٣) إصلاح المنطق - ابن السكيت - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف - مصر - ط ٤. ١٣٢-١٣٣.
- (٢٤) أدب الكاتب ٤٥٦.
- (٢٥) الخصائص ٨٥/١.
- (٢٦) الصحاح - إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - ط ٤ - ١٩٨٤. (جمع)
- (٢٧) شرح الكافية ٣٦١/٢.
- (٢٨) اللسان في (جمع).
- (٢٩) ديوان أبي دهل - برواية أبي عمرو الشيباني - تحقيق عبد العظيم المحسن - مطبعة القضاء - النجف - ١٩٧٢.
- (٣٠) الاشتقاق حواشيه ٣١٥ - ٣١٦.
- (٣١) بتحقيق عبد العظيم المحسن - مطبعة القضاء في النجف - ١٩٧٢.
- (٣٢) الشعر والشعراء - ابن قتيبة الدينوري - تحقيق عمر الطباع - دار الأرقم - بيروت - ط ١ - ١٩٩٧.
- ٤٤٤.
- (٣٣) اللسان (كنن).
- (٣٤) طبعة دار المعارف. انظر فهرس المصادر والمراجع.
- (٣٥) المغني ٦٨٠/٢.

- (٣٦) المغني ٦٨٠/٢.
- (٣٧) شرح الكافية ٣٦١/٢.
- (٣٨) الخزنة ١٦٩/٥.
- (٣٩) القمر ٥٤: ٤٥.
- (٤٠) ديوان الخنساء - شرح ثعلب - تحقيق أنور أبو سويلم - جامعة مؤتة - دار عمار - ١٩٨٨.
- ق ٣٤ - ب ١٥ - ص ٢٩٨.
- (٤١) ديوانه ق ٣٤٠ - ب ٢ - ٥٠٢/٢.
- (٤٢) ديوان حسان - تحقيق وليد عرفات - دار صادر - بيروت ١٩٧٤.
- (٤٣) ديوان عدي بن الرقاع العاملي - برواية ثعلب - تحقيق حاتم الضامن ونوري حمود القيسي - مطبعة المجمع العلمي العراقي - ١٩٨٧. ص ١٢١.
- (٤٤) ديوان عروة بن أذينة - تحقيق يحيى الجبوري - دار القلم - الكويت ط ٣ - ١٩٨٣.
- (٤٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٤/٣ - ١٤٧٥.
- (٤٦) انظرها في الإنصاف في مسائل الخلاف - أبو البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - طبعة مصورة في جامعة البعث ١٩٨٩ - عن طبعة دار الفكر - (د ت). ٣٥٠/١.
- (٤٧) لسان العرب - طبعة دار المعارف (د - ت).